في لقاء بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة :

مباحثات ثنائية لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين رجال الاعمال اليمنيين والهنود

■ ،،كتب احمد الطيار

عقد بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة امس اول لقاء جمع رجال الاعمال اليمنيين مع رجال اعمال دوليين يزورون اليمن في مرحلة الاستقرار عقب الانتخابات الرئاسية

وتضمنت مباحثات ثنائية مع وفد شركة RBG الهندية القابضة في مجال الطاقة .

وفي افتتاح اللقاء اكد محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية لشؤن التجارة ترحيب رجال الاعمال اليمنيين بكافة اشكال التعاون التجاري والاستثماري مع نظرائهم الهنود ،مشيرا بعمق العلاقات التجارية والاقتصادية بين اليمن والهند منذ آلاف السنيين اذ تتسم العلاقات اليمنية الهندية بروح التعاون التجاري وتبادل المنافع والمصالح بشكل متماسك عكس وشائج وصلات الصداقة بين الشعبين الصديقين .

واضاف صلاح :نؤكد حرصنا على تعزيز هذه العلاقات وخاصة مجال الكهرباء والطاقة والتي تمثل احتياجا ملحا للسوق اليمنية باعتبارها مرتكزا اساسيا للحياة في قطاعات الصناعة والانتاج والحياة المعيشية .

مشيرا الى اهمية عقد اللقاءات الثانية والمؤتمرات والزيارات بين رجال الأعمال اليمنيين والهنود لتشمل التعاون في مختلف الانشطة وأوجه التعاون لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين وتقريب وجهات النظر وتسهيل عمليات الاستشارات المشتركة .

مشيدا بتفاعل السفير الهندي بصنعاء مع خطط وبرامج الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين .

من جانبه كشف سعادة السفير الهندي بصنعاء، الدكتور اوصاف سعيد عن ارتفاع التبادل التجاري بين اليمن والهند في العام الماضي ٢٠١١م الى مليارين و٣٠٠ مليون دولار منها مليار و٥٠٠ مليون دولار قيمة الصادرات اليمنية للهند .

واضاف :إن الحكومة الهندية لديها توجه لتعزيز العلاقات التجارية مع اليمن والدفع بها نحو افاق رحبة ولهذا يعد الوفد الهندي الزائر لليمن من شركة RBG القابضة معنيا ومهتما بتعزيز التعاون التجاري والاستثماري في مجالات الطاقة بكافة اشكالها .

مشيرا الى أنه تم وضع برنامج لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الهند واليمن يتضمن اعفاء الصادرات اليمنية للهند من أي ضرائب او رسوم جمركية وهذا سيمكن اليمن من الاستفادة بشكل ايجابي من السوق الهندية الواسعة مما يشجع الانتاج الوطني لليمن خارج بلاده وينمي الحركة التجارية بين البلدين الصديقين.

واصفا العلاقات التجارية الهندية اليمنية بانها راسخة منذ القدم ولها بعد تاريخي كبير من الارتباط بين الحضارات القديمة العملاقة حيث اسهمت في بناء ترابط شعبي حميم بين اليمن والهند .

وأضاف: لذلك كنا في السفارة الهندية في اليمن الاوائل لدعوة وفد تجاري دولي من الهند لزيارة اليمن بعد ان تثبت الاستقرار والامن فيها عقب الانتخابات الرئاسية ويعكس ذلك التعاون المتميز بين الحكومتين والشعبين الصديقين.

كاشفا عن الاعداد من الجانب الهندي لإنشاء مجلس لرجال الاعمال اليمنيين الهنود ويتكون من ١٥ عضوا من الجانبين ليقوم بتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين بشكل اكبر وفق ما يتطلع له حكومتي البلدين .

واضاف: نعمل حاليا على إقامة معرض تجاري هندي في اليمن ليكون نقطة التقاء بين التجار والمصنعين الهنود ونظرائهم اليمنيين وسيحتوي على كتالوجات ومعلومات تضم اكثر من ٣٠٠ منتج هندي ستفتح افاقا لتعزيز الاستثمار المشترك بين البلدين الصديقين .

من جانبه اشار مدير شركة RBG الهندية القابضة رئيس الوفد الهندي السيد ارون الى ان الشركة الهندية تعد من اكبر الشركات في الهند إذ يبلغ رأس مالها ٣ مليارات دولار وهي شركة مملوكة لمستثمرين من الولايات المتحدة الامريكية والهند وتعمل في مجالات الطاقة ومنتجاتها ضمن ٤٠ بلدا في العالم .

واكد رغبة الشركة بالاستثمار في مجالات انتاج وتمديد وتشغيل الكهرباء في اليمن حيث لديها شركات متفرعة تعمل في كافة مجالات انتاج الكهرباء ومستلزماتها ولديها سجل ممتاز في هذا المجال عبر خبراتها ومشاريعها الكثيرة .

كما قدم الوفد التجاري الهندي شرحا عن المجالات المزمع الاستثمار فيها والبرامج الحديثة المستخدمة واستمع لشرح من قبل رجال الاعمال اليمنيين عن الفرص الاستثمارية المتاحة والمزايا والتسهيلات الممنوحة لها ،واتقف الطرفان على تعزيز لقاءاتهما ورحبا بالخطوات المتخذة لتسهيل التعاون وتعزيز الاستثمار المشترك بين الجانبين.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية ترتفع ب ١٢١ مليار ريال في الثلث الأول من العام الجاري

■ ،،كتب / علي البشيري

حققت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية نموا في الثلث الأول من العام الجاري ٢٠١٢م بنسبة ٦,٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م حيث زادت بنحو ١٢١ مليار ريال .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية ارتفاع الميزانية الموحدة إلى ١٨٩٥,٦ مليار ريال مقارنة مع ١٧٧٤,٦ مليار ريال خلال نفس الفترة. وسجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية انخفاضا في شهر ديسمبر ٢٠١١م بمقدار ٠,٣ مليار ريال وبنسبه ٠,٠٢٪ مقارنة بارتفاع في شهر نوفمبر ٢٠١١م بمقدار ١١,٨ مليار ريال وبنسبة ٠,٧٪ حيث تراجعت الميزانية الموحدة إلى ١٧٦٥,٨ مليار ريال مقابل ١٧٦٦,٢ مليار ريال .

وكانت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد انخفضت في نهاية يونيو٢٠١١م بمقدار ٢,١ مليار ريال أو ما نسبته ٠,٠٢٪ مقابل انخفاض وقدره ٤٠,٨ مليار ريال ونسبته ٢,٣٪ في شهر مايو ٢٠١١م.

الجدير بالذكر أن أداء البنوك التجارية والإسلامية اظهر تحسناً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعا في نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ ١٧٧٦,٥ مليار ريال مقارنه بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥٪ بينما كانت عام ٢٠٠٧م نحو٤,١٣٠٠ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٨م.

٦١٢,٩ مليار ريال إجمالي النفقات على السلع والخدمات والممتلكات في عام ٢٠١٢م

■ ،،خاص / الثورة

رصدت الحكومة ٦١٢ ملياراً و٩٠٨ مليون ريال في ٢٠١٢م لنفقات السلع والخدمات والممتلكات .

وبلغ إجمالي نفقات السلع والخدمات والممتلكات في عام ٢٠١١م نحو ٤٢٦ مليارا و ٦٦٦ مليون ريال .

وذكرت وزارة المالية أن نفقات السلع والخدمات والممتلكات تجاوزت الاعتماد المرصود لنفس الفترة بنحو ٦٤ مليارا و١٠٧ ملايين ريال.

وبينت أن الاعتمادات المرصودة للعام الماضي ٢٠١١م قدرت بـ ٣٦٢ مليارا و٥٥٩ مليون ريال .

ولفتت إلى أن نفقات السلطة المركزية على السلع والخدمات والممتلكات بلغت ٤٠٢ مليار و١٤١ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود والبالغ ٣٣٣ مليارا و٩٣٢ مليون ريال وبتجاوز بلغ ٦٨ مليارا و٢٠٩ ملايين ريال .

كما بلغت نفقات السلطة المحلية على نفس البند ٢٨ مليارا و ٥٢٥ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود البالغ ٢٨ مليارا و٦٢٧ مليون ريال وبنقص عن الاعتماد ب ٤ مليارات و١٠٢ مليون ريال .

اليمن بعد الأزمة.. الفرصة التاريخية

□ يكاد كل ما يقال ويكتب عن اليمن هذه الأيام يتعلق بالتحديات التي يواجهها البلد بعد الأزمة التي ألمت به خلال العام ٢٠١١م، ولاشك أن التحديات التي كان اليمن يعاني منها جسيمة والواضح إنها تفاقمت بعد الأزمة، وخاصة في الشأن الاقتصادي والتي تمثل كما أشار إلى ذلك فخامة الرئيس هادي مؤخرا "٧٥٪ من التعقيدات التي تحيط باليمن." ويكفي الإشارة هنا إلى تقرير في غاية الأهمية نشرته منظمة الغذاء العالمي استنادا إلى مسوحات ميدانية يبين التدهور الخطير التي شهدته معدلات الأمن الغذائي في اليمن. حيث سلط التقرير الضوء على حجم المعاناة الإنسانية التي يرزح تحتها أكثر من عشرة ملايين يمني لا يحصلون اليوم على كفايتهم من الغذاء، كما يعاني أكثر من نصف هذا العدد من انعدام الأمن الغذائي. وهي مؤشرات خطيرة وشاملة تشير إلى تفاقم الفقر وتراجع الدخل وتزايد البطالة. وتضاف إلى قائمة طويلة من المؤشرات التنموية والاقتصادية المتداولة التي تبين حجم التحديات التي يواجهها المواطن اليمني.

د. غازي الشبيكات ●

ولكن كما تواجه اليمن تحديات جمة إنسانية وأمنية واقتصادية وتنموية ، فانه وبالمقابل يقف اليمن اليوم أمام فرصة حقيقية تهيأت كنتيجة مباشرة للأحداث التي شهدتها البلد وللتسوية السياسية المدعومة دوليا. وتأتي هذه الفرصة في مرحلة حرجة من تاريخ اليمن تتطلب التقاط كل الفرص المتاحة والتجاوب الفعال معها. إن الفرصة الماثلة أمام اليمن تتمثل في مجموعة من العوامل الايجابية لم تكن متوفرة قبل الأزمة.

ولعل أهم هذه العوامل هو التحول السياسي الذي يشهده المجتمع اليمني والذي يصاحبه تفاؤل بمستقبل أفضل وإدراك بحجم المسئولية التاريخية الملقاة على الجيل الحالي من السياسيين والتكنوقراط ورجال الأعمال والأكاديميين. كما أن القناعات التي أوجدتها مستجدات ثورة الربيع العربي أحيت الثقة مجددا بالقدرة والتأثير الايجابي على مجريات واقع ومستقبل البلاد. إن هذا التغيير الفكري يمثل أحد أهم العوامل الايجابية التي يمكن استغلاله في الجانب الاقتصادي من خلال إجراء مراجعة شاملة للنهج الاقتصادي والتنموي لليمن الجديد. ويجب أن يشمل ذلك إعادة النظر في المنظومة التي تحكم العلاقة الاقتصادية بين الدولة والمواطنين وإعادة ترسيم الأدوار التي يلعبها القطاع الخاص والقطاع العام والاستمرار في تحديث أسلوب إدارة موارد الدولة والمالية العامة وعلى الأخص باتجاه تحفيز الموارد غير النفطية وتهيئة بيئة مناسبة للأعمال والتي تستهدف خلق فرص عمل للشباب اليمني ورفع مستويات الدخل على المستوى الفردي والوطني.

الظرف المواتي الآخر يتعلق بالدعم الذي يمكن أن يحصل عليه اليمن في المرحلة المقبلة. إذ لم تشهد اليمن اهتماماً عالمياً من قبل كما هو اليوم ، حيث ساهمت الأحداث السياسية التي مرت بها اليمن وكذلك التحديات الأمنية والإنسانية في جعل هدف استقرار اليمن سياسيا واقتصاديا على رأس الاهتمامات الدولية في المنطقة. ودلالة ذلك الاهتمام سياسيا هو الإجماع الدولي حول المبادرة الخليجية ودلالته اقتصاديا الدعم السخي الذي حصل عليه اليمن من المجتمع الدولي منذ التسوية السياسية، وعلى الأخص منحة المشتقات النفطية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبرنامج التسهيل الائتماني من صندوق النقد الدولي، والذي يزيد إجمالي المبالغ المقدمة خلال هذه الفترة القصيرة عن إجمالي المساعدات المقدمة لليمن خلال الثلاث السنوات الماضية مجتمعة. كما أن المجتمع الدولي جدد التزامه بالوقوف إلى جانب اليمن سياسيا واقتصاديا خلال مؤتمر أصدقاء اليمن المنعقد في الرياض والذي نتوقع أن يترجم عمليا إلى التزامات دولية بتقديم العون المالي لليمن خلال مؤتمر المانحين المقرر عقده في الرياض أيضاً في ٢٧ يونيو الجاري.

وفي هذا المجال على الحكومة اليمنية اعتماد الآليات الواضحة لاستخدام المساعدات الخارجية بحيث تساهم في سرعة استيعابها في تنفيذ مشاريع مركزة تصب مباشرة في خدمة أولويات النهج الاقتصادي، وإدارة تلك الموارد بصورة شفافة والتعامل معها بعيدا عن الروتين والبيروقراطية الإدارية القاتلة لتلك المساعدات. وفي المقابل على الدول المانحة إدراك واقع التنمية في اليمن والتحديات الإدارية التي يجب أن لا تكون حجة لتأخير المساعدات، والعمل سويا مع الحكومة على إيجاد الحلول المناسبة وبما يتلائم مع الوضع الاستثنائي الذي تعيشه اليمن.

إلا أنه لابد هنا من التأكيد على أن المساعدات الخارجية لا تمثل الحل لمشاكل اليمن ولايمكن أن تكون بديلا عن قيام اليمن بترتيب أوضاعه الداخلية والاعتماد على نفسه من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وكل ما توفره تلك المساعدات هو إتاحة الوقت المطلوب والمساحة المالية لتنفيذ ذلك.

أما الفرصة الأخرى التي يجب استغلالها فتتعلق بتوفر عملية سياسية تشاركيه والحوار الوطني الشامل الجاري الترتيب له. إن العديد من القضايا الاقتصادية والمالية الأساسية تتطلب تضافر جهود كافة الأطراف لمعالجتها ووجود قناعة مشتركة بأهميتها والعمل بروح موحدة نحو دعم اتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية حيالها، ودعم آليات تنفيذ ومتابعة تلك القرارات. سيطرح في الحوار الوطني قضايا سياسية ولكن الحوار الوطني يجب أن يتطرق أيضاً إلى قضايا تمس الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وتؤثر على قدرات الدولة في توفير الخدمات والبنية التحتية التنموية بل وحتى قدرته على دفع المرتبات والأجور واذكر هنا قضايا مثل إصلاح وتأمين أنابيب النفط والغاز والتي تمثل عصب الاستدامة المالية للحكومة، وكذلك طرح قضايا لا تقل أهمية مثل الالتزام الضريبي بالقوانين النافذة و معالجة الاختلالات الهيكلية في موازنة الدولة وكذلك الحوار الجاد المثمر حيال التفاف مجتمعي رافض لتصرفات شاذة مثل تدمير البنى التحتية الأساسية كالكهرباء وتفشي المظاهر المسلحة.

بقي القول: أن اليمن اليوم أمام مفترق طرق، ونحن على أمل أن تُستغل العوامل الايجابية المتاحة والموارد البشرية والطبيعية الغنية المتوفرة خير استغلال، لبناء مستقبل واعد بالخير لشعب أصيل صاحب حضارة ضاربة في عمق التاريخ.

●الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي

في المؤتمر الوطني للاقتصاد الأخضر بالحديدة:

وزير المياه: الدفع بعجلة التنمية الخيار الاستراتيجي للمرحلة الراهنة

■ ،،الثورة/ يحيى كرد

بدأت أمس بجامعة الحديدة وتحت شعار (نحو اقتصاد أخضر ومسارات التنمية الخضراء والقضاء على الفقر) فعاليات المؤتمر الوطني للتوعية والترويج وفرص الاقتصاد الأخضر في اليمن الذي تنظمه الهيئة العامة لحماية البيئة بدعم من مشروع الإدارة المستدامة والموارد الطبيعية ببرنامج الامم المتحدة الانمائي بمشاركة ٥٠٠ مشارك ومشاركة من السلطة المحلية والجامعات اليمنية والقطاع الخاص والاعلام ومنظمات المجتمع المدني وصناع القرار.

وفي افتتاح المؤتمر الذي حضره عدد من المسئولين بالمحافظة أكد وزير المياه والبيئة الاخ/ رزاز صالح على أهمية هذا المؤتمر الوطني الذي يأتي تنظيمه رغم ما تمر به بلادنا من ظروف استثنائية وعصيبة وتحول تاريخي غير مسبوق من أجل غد افضل ينعم به كافة اليمنيين على حد سواء ،وهذا يتطلب تضافر جهود الجَميع للخروج من هذه الاوضاع والدفع بعجلة التنمية إلى ما نصبوا إليه جميعا كخيار استراتيجي على الصعيد الوطني .

من جانبه اشار محافظ المحافظة الحديدة المهندس/ في كلمته إلى الأهمية التي يكتسبها المؤتمر الذي نعلق عليه امالا كثيرة من خلال الخروج بتوصيات تحد من المشاكل التي تعاني منها بلادنا وخاصة في مجال الاصطياد الجائر الذي يؤدي إلى تدمير البيئة والأحياء البحرية المختلفة والذي تقوم به سفن الاصطياد الأجنبية العملاقة بالإضافة إلى ما تقوم به بعض السفن المارة برمي النفايات في المياه الاقليمية اليمنية .

وطالب المحافظ عطية المشاركين بالخروج بنتائج وتوصيات بناءة تحقق الاهداف المنشودة التي عقد المؤتمر من أجلها وتعود بالمنفعة على المحافظة والبلاد بشكل عام .

وكانت القيت العديد من الكلمات من قبل رئيس جامعة الحديدة الدكتور/حسين قاضي ومدير عام الهيئة العامة لحماية البيئة بالحديدة المهندس/ ياسر غبير وممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي بصنعاء اسماعيل ولد الشيخ أحمد اشارت جميعها إلى اهمية الاقتصاد الاخضر الذي يخدم البلاد والبيئة ونظمها البيولوجية على اعتبار أن الانسان هو أهم مكونات تلك الحماية بهدف الوصول إلى الاقتصاد الاخضر كتوجه وطني لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الاهداف والاولويات الاساسية كالقضاء على الفقر وتحقيق الامن الغذائي وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية.

مؤكدين على أهمية القضاء على الاصطياد الجائر في مياهنا الإقليمية من قبل بعض السفن العملاقة التي أدت إلى القضاء على العديد من أنواع الاسماك والأحياء والنباتات البحرية في مياهنا الإقليمية من خلال تشديد الرقابة البحرية .

عقب ذلك قام وزير المياه والبيئة ومحافظ الحديدة بتكريم عشرة طلاب من الفائزين في مسابقة المرسم البيئي الحر .

وكان وزير المياه والبيئة رزاز صالح و معه محافظ الحديدة عطية ورئيس جامعة الحديدة قد افتتح المعرض الفني البيئي الذي يتزامن تنظيمه مع انعقاد المؤتمر الوطني للاقتصاد الأخضر بمشاركة العديد من اندية أصدقاء البيئة بمدارس المحافظة والجمعيات والفرق البيئية .

وطاف الوزير بأجنحة واقسام المعرض الذي يضم أكثر من ٧٠ لوحة فنية بيئية والمشغولات اليدوية والحرفية والمجسمات التي تحاكي البيئة المحلية بالمحافظة والبلاد ومقتنيات بعض الصخور البيئية وبعض الأدوات المنزلية التقليدية وغيرها التي تم تدويرها من مخالفات البيئة المحلية .

وزير الكهرباء يدعو الشركات الهندية والتركية إلى الاستثمار بقطاع الكهرباء في اليمن

■ ،، الثورة/خليل المعلمي

ناقش الدكتور صالح سميع وزير الكهرباء والطاقة مجالات التعاون المشتركة مع السفير الهندي بصنعاء أوصاف سعيد، مرحباً بالاستثمارات الهندية في بلادنا في جميع المجالات.

وأكد الدكتور سميع أثناء لقائه أمس السفير الهندي ومعه وفد استثماري ضم شركتين هنديتين، أن اليمن تتطلع إلى إقامة شراكة كاملة في مجال الكهرباء والطاقة مع الهند والاستفادة من الخبرات الهندية في هذا المجال، مشيداً بالعلاقات اليمنية – الهندية في هذا المجال والتي تزداد تطوراً ونماءً أكثر من أي وقت مضى.

من جانبه أكد السفير الهندي بصنعاء، حرص بلاده على دعم ومساندة الحكومة اليمنية والمساهمة في تطوير قطاع الكهرباء والطاقة من خلال إنشاء المشاريع المختلفة في التوليد والتوزيع والنقل، مثمناً جهود وزير الكهرباء والطاقة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ومنها الهندية، وتذليل الصعوبات والمعوقات أمام ذلك.

وخلال اللقاء قدم أعضاء وفد الشركتين الهنديتين عرضاً تفصيلياً عن أنشطة الشركة في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية وإمكانياتهما التصنيعية في قطاع الكهرباء، مبدين رغبتهم وتطلعهم لأخذ الفرص المناسبة للاستثمار في اليمن.

من جهة أخرى ناقش الدكتور صالح سميع وزير الكهرباء والطاقة مع السفير التركي بصنعاء، فضلي تشورمان مجالات التعاون بين البلدين، خاصة في مجال الكهرباء والطاقة.

وتطرق اللقاء إلى آفاق التعاون الحالي والمستقبلي بين اليمن وتركيا، حيث أشار الوزير سميع إلى عمق العلاقات التاريخية بين اليمن وتركيا وضرورة تطوير هذه العلاقات بما يخدم المصالح المشتركة، مشيداً بخبرة وجودة الشركات التركية والاستفادة منها في تطوير قطاع الكهرباء.

من جانبه أكد السفير التركي حرص بلاده على دعم ومساندة الحكومة اليمنية من خلال تقديم الاستشارات والإمكانات الفنية للنهوض بقطاع الكهرباء، مثمناً جهود وزير الكهرباء في اهتمامه وتعاونه ودعمه للشركات التركية وتسهيل أعمالها ومهامها.